

תבין נתאג הרקבה المفصّلة في هذا التقرير الموسّع والشامل نواقص منها ما هو خطير، في ما يتعلّق باستعداد السلطات المحليّة للحرائق وأدائها أثناء موجة الحرائق. ولأوّل مرّة تمّ في هذه الرقابة فحص إجراءات التعويض عن الأضرار والتكلفة بالنسبة إلى اقتصاد البلاد، وتبين وجود نواقص في عمليّة تعويض السلطات المحليّة عن الأضرار والتكاليف الناجمة عن موجة الحرائق والتي قُدرت بما لا يقلّ عن 647 مليون شيكل.

يشير التقرير إلى نواقص في أربعة مجالات رئيسيّة:

التنظيم: لم يتم بعد التصديق على الأنظمة والقواعد التي صيغت عام 2014 والمتعلّقة بحماية البلدات من حرائق الغابات، بسبب عدم الاتفاق بين الوزارات ذات الصلة. إنّ استمرار التأخير في التصديق على الأنظمة والقواعد يخلق وضعًا لا يمكن السكوت عنه، إذ لا تستطيع سلطة الإطفاء أن تُصدر تعليماتها للسلطات المحليّة بشأن كفيّة الاستعداد للوقاية من الحرائق في مناطق نفوذها، والإشراف على تطبيق هذه التعليمات وإنفاذها.

الاستعداد: كُشف عن نواقص كبيرة في ما تمّ فحصه من استعدادات السلطات المحليّة لحرائق واسعة النطاق. إذ لم تضع السلطات برامج لإنشاء إطار واسع للحماية من الحرائق. بعض السلطات المحليّة لم تُجهّز المناطق العازلة ومسارات الهروب ولم تُجري تدريبات على أنظمة الطوارئ الخاصّة بها لسيناريوهات الحريق.

الأداء: تبين أنّ هناك نواقص في أداء بعض السلطات المحليّة التي تمّ فحصها خلال موجة الحرائق تعلّقت هذه النواقص أيضًا، بسلوك مراكز تشغيلها، إلى نقص المعلومات عن الفئات السكانيّة الخاصّة التي تحتاج إلى المساعدة وإخلاء بعض المؤسسات التعليميّة.

التعويض: لم يضع صندوق التعويضات في سلطة الضرائب الإسرائيليّة سياسة وأنظمة في ما يتعلّق بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالغابات والأحراش. بسبب الخلافات بين بلديّة حيفا والمجلس المحليّ زخرون يعكوف وصندوق التعويضات، لم تكتمل بعدُ عمليّة البتّ في الطلبات. رفض صندوق التعويضات مطالب المجلس الإقليميّ مطيه يهودا لأنّه لم يزوده بالوثائق المطلوبة.

على الوزارات المعنية، هيئات الطوارئ، سلطة الضرائب والسلطات المحليّة أن تدرس نتائج التقرير والعمل بحزم، كل هيئة في نطاق مسؤوليّتها، من أجل النهوض بالاستعدادات لأحداث الطوارئ المدنيّة والتعامل السريع والناجح مع الحوادث المماثلة، وحتىّ الأشدّ، في

המستقبل. עליהן אף תתואם עם הנואקס הנה התקור והתקור הסאקע לכה תכונ מסעדה עלו אفضל וכה קבל סוף עאם 2019.

إن التعمال مع الأحداث الطارئة الواسعة النطاق التي تحدث في الجبهة الداخلية المدنية لدولة إسرائيل، سواء في أوقات الحرب أو الأوقات العادية، يتطلب تجميع الموارد الوطنية والاستعداد المسبق الشامل من جانب الكثير من الهيئات والمنظمات. تلعب السلطات المحلية دورًا حيويًا في استعداد الجبهة الداخلية المدنية لجميع حالات الطوارئ ومعالجتها عند وقوعها.

كما ينبغي على وزارة الداخلية نشر هذا التقرير بين السلطات المحلية التي لم يتم فحصها في الرقابة الحالية، بهدف دراسة مضامينه واستخلاص العبر المطلوبة والعمل على تنفيذها من أجل ضمان الاستعداد الأمثل للحرائق والأداء الناجع خلالها. من شأن الاستعداد السليم لجميع الهيئات ذات الصلة أن يؤدي إلى تفادي وقوع خسائر في الأرواح والممتلكات والحد من الأضرار وتكاليف التعويض عنها.

على هامش هذه المقدمة أود أن أرفع عن شكري وتقديري لجميع من شاركوا في مكافحة الحرائق معرضين حياتهم للخطر: رجال الإطفاء الذين عملوا بلا كلل لإخماد الحرائق، الشرطة، قيادة الجبهة الداخلية، السلطات المحلية، نجمة داوود الحمراء والعديد من المتطوعين.

يوسف حاييم شپيرا، قاضي (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، تشرين الثاني 2018